

السراير

[618] تحل له النساء، حتى يقضيه، ولا يبطل حجه، وإن تركه ناسيا، قضاه (1)، أو يستنبيب فيه. وإن كان قارنا أو مفردا، طواfan، طواف الحج، وطواف النساء وحكمهما ما قلناه في الممتنع، ويجب مع كل طواف، ركعتان، على الصحيح من الأقوال، عند المقام، وهما فرضان، فإن تركهما متعمدا، قضاهما في ذلك المقام، فإن خرج، سأله من ينوب عنه فيهما، ولا يبطل حجه. فإن قال قائل: أصحابكم يقولون في كتبهم، الحاج الممتنع يجب عليه ثلاثة أطواف، والقارن والمفرد طواfan، ولو قالوا: يجب على القارن والمفرد، أربعة أطواف والممتنع ثلاثة أطواف، كان هو المسواب، لأن القارن والمفرد عليهما مع طوافيهما الذين ذكرتموهما، طواfan آخران، أحدهما طواف العمرة المبتولة، والآخر طواف النساء لها، فكيف الجواب؟
قلنا: قول أصحابنا سديد في موضعه، لأنهم قالوا يجب على الحاج القارن، والمفرد، ويدذكرون فرائض الحج، والمعتمر عمرة مبتولة، ليس بحاج، ولا العمرة المبتولة حج، وإنما هي مقطوعة عن الحج، فلهذا قالوا مبتولة، أي مقطوعة، لأن البطل القطع، وليس كذلك العمرة الممتنع بها إلى الحج، لأنها حج وحكمها حكم الحج، على ما قدمناه، ولقوله عليه السلام: دخلت العمرة، في الحج هكذا وشيك بين أصحابه (2). والسعى بين الصفا والمروة ركن، فإن كان ممتنعا يلزم سعيان، أحدهما للعمرة، والآخر للحج، وإن كان مفردا، أو قارنا، سعي واحد للحج، فإن تركه متعمدا، فلا حج له، وإن تركه ناسيا، قضاه أي وقت ذكره، إذا كان ذلك في أشهر الحج. _____ (1) ج، ط: قضاه، ولا تحل له أيضا النساء، حتى يقضيه. (2) الوسائل: كتاب الحج، الباب 3 من أبواب أقسام الحج، ح 121.